

Distr.: General
18 February 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أبعث إليكم هذه الرسالة بشأن الاتصالات الرسمية الأخيرة لحكومة باكستان مع حركة طالبان التي تشكل انتهاكا للسيادة الوطنية لأفغانستان. فهذه الاتصالات، التي تجري تحت ذريعة دعم جهود السلام في أفغانستان، لا تشمل أي قدر من التنسيق والتشاور مع حكومة أفغانستان.

وفي هذا الصدد، لقد كنا دائما واضحين في التصريح بأن حكومة أفغانستان ترحب بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق هدف التسوية السلمية للنزاع الحالي المفروض علينا الجاري في البلد وتقدر تلك الجهود، ما دامت تبذل على نحو يتسق مع المبدأ الراسخ المتمثل في مسك أفغانستان بزمam العملية وتوليها قيادتها، وهو مبدأ ما فتى المجتمع الدولي يؤكد مرارا وتكرارا في مختلف المؤتمرات الدولية المتعلقة بأفغانستان، بما في ذلك المؤتمرات التي عقدت في لندن، وارسو، وبروكسل، وفي الآونة الأخيرة، في جنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

ومنذ عهد قريب جدا، علمنا باعترام حكومة باكستان توجيه دعوة إلى وفد من طالبان لعقد اجتماع مع السلطات الرفيعة المستوى، بما يشمل رئيس الوزراء عمران خان. وتشكل هذه المبادرة مصدر أسف وقلق بالغين لشعب أفغانستان وحكومتها، لأنها تصل إلى مرتبة اعتراف رسمي وإضفاء للشرعية على جماعة مسلحة تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في أفغانستان، ويخضع أعضاؤها لجزاء بموجب أحكام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

وهذا، في خضم اتصالات أخرى مع حركة طالبان، يحدث دون تشاور وتنسيق مع حكومة أفغانستان ودون موافقتها، وينتهك أيضا أحكام اللجنة، مما يقوض الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الحالي. واستنادا إلى بيان حركة طالبان الصادر في ١٢ شباط/فبراير في الموقع الشبكي للجماعة، يشمل أعضاء وفد طالبان الذين جرى التعريف بهم والمدرجة أسماؤهم في قائمة جزاءات عام ١٩٨٨: شير محمد استانكزي؛ وضياء الدين مدني؛ وسلام حنفي؛ وشهاب الدين دلاور؛ وعبد اللطيف منصور؛ وأمير خان متقي؛ وفضل محمد مظلوم؛ ونور الله نوري (قيودات الإدراج مرفقة)*.

* محفوظة لدى الأمانة العامة ومتاحة للاطلاع عليها.



وفي السياق الأعم، إننا نتوقع أيضا من حكومة باكستان اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الجماعات الإرهابية والمتطرفة المعروفة الموجودة على أراضيها، التي تشكل تهديدا مشتركا بالنسبة لكل من أفغانستان وباكستان والمنطقة، وإننا ندعوها إلى ذلك. فأى سلبية في تحقيق هذا الهدف لن تقوض الجهود الأعم المبذولة لمكافحة الإرهاب، بل ستترك أيضا أثرا عميقا يتمثل في إفساح مجال أكبر وتوفير مزيد من القدرة لهذه الجماعات لمواصلة هجماتها في أفغانستان والمنطقة ككل.

وثُبعث هذه الرسالة على أمل وتوقع أن يشرع مجلس الأمن في اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه المسألة، وفقا للولاية المسندة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نظيف الله سلرزاي

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال بالنيابة